الضوابط القانونية لنشأة المراكز البحثية الجامعية ومدى الاستفادة منها في خدمة أهداف التنمية بالجمهورية اليمنية

دراسة وصفية مقارنة

علي ناصر أحمد الخولاني

جامعة الرازي صنعاء[1]-إدارة دراسات وأبحاث التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – صنعاء[2]

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.423

الملخص

تعاني الجمهورية اليمنية مثلها مثل الكثير من الدول النامية من العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية البالغة التي أعاقتها عن تحقيق التقدم المنشود في مختلف مجالات التنمية ، وتضاعفت هذه المشاكل أكثر في ظل الحرب والعدوان على اليمن على مدى ثمان سنوات متتالية ، وحتى لا تظل اليمن رهينة لهذه المشكلات فإن صانع القرار فيها قد بات بحاجة ماسة لمعالجتها وفق أسس علمية ومدروسة ، ومن هنا يأتي الدور الحقيقي للمراكز البحثية المنتشرة في أرجاء الجمهورية اليمنية لمساعدة صانع القرار على اتخاذ الحلول السليمة لتلك المشكلات .

وانطلاقاً من هذا الأساس فإن دراستنا قد جاءت للتحقق من مدى استفادة صانع القرار من هذه المراكز البحثية التي انتشرت هنا وهناك مع بيان الضوابط القانونية التي نشأت على أساسها هذه المراكز حتى وإن أظهر الواقع العملي وجود بعض الاختلالات الناتجة عن نشأة الكثير من هذه المراكز إلا أن وجود نصوص قانونية حاكمة لنشأة المراكز سيعني إمكانية تصحيحها وإعادتها لمسارها الحقيقي بما يسهم في تحقيق التنمية المنشودة للبلد.

وحتى تؤتي هذه الدراسة ثمارها فإن علينا أن نربط بين النصوص التشريعية والواقع العملي لتطبيقها للتأكد من أنها لا تمثل حبراً على ورق إذ لا قيمة لنص لا يحترمه القائمون على تنفيذه.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها عدم وجود إطار قانوني وطني لنشأة المراكز البحثية على مستوى الدولة بما فيها المراكز البحثية الجامعية.

الكلمات المفتاحية: مراكز الدراسات – البحث العلمي – القانون – الإطار الوطني.

Legal restrictions for the establishment of university research centers and the extent to which they can be used to serve development goals in the republic of Yemen

Abstract

The Republic of Yemen, like many economic issues, suffers from certain problems in the areas of development, and these problems have multiplied more in cases of development, and these problems have multiplied more in light of these problems for successive years, and Yemen's stage of issues related to decision making Decisions about the right way.

Based on this basis, our study came to verify the extent to which the decision-maker benefited from these research centers that have spread here and there, with an indication of the legal controls on the basis of which these centers were established, even if the practical reality showed the existence of some imbalances resulting from the emergence of many of these centers, but the existence Legal texts governing the establishment of centers will mean the possibility of correcting them and returning them to their true path, in a way that contributes to achieving the desired development of the country.

In order for this study to bear fruit, we must link the legislative texts with the practical reality of their application to ensure that they do not represent ink on paper, as there is no value for a text that is not respected by those in charge of its implementation.

The study reached many results, perhaps the most prominent of which is the lack of a national legal framework for the establishment of research centers at the state level, including university research centers.

Keywords *:Studies centers - Research - the law national framework.*

مقدمة:

تدرك الدول أن لا حل لمشاكلها إلا من خلال البحث العلمي ولذلك فهي سرعان ما تعمل على إنشاء المراكز البحثية التخصصية لكل مجال من مجالات الدولة المختلفة ، فهي تحقق التنمية المستدامة، والتمايز المعرفي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فضلاً على أنها تولد الإبداع والابتكار، الذي يحقق الشراكة المجتمعية بجوانبها المادية، والإنسانية، وإمكانية من التقنيات، والإمكانات المتوافرة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته من خلال المشروعات الاستراتيجية التي تعمل على إعدادها ، وبالتالي فقد غدت هذه المراكز دليلاً على نهضة الأمم وعنواناً لتقدمها بحيث تسهم في إعداد المشروعات الاستراتيجية المهمة .

ولأن الجمهورية اليمنية من الدول النامية فهي كغيرها من الدول تعج بالعديد من المراكز البحثية الجامعية وغيرها ولكن دون أي استفادة مثلى من هذه المراكز ومخرجاتها، لأن هذه المراكز لا تنشأ على أسس قانونية وعلمية واضحة ومحددة وإنما تستفيد من وجود بعض النقاط القانونية للعبور والانطلاق.

كان يمكن للجمهورية اليمنية أن تكون في وضع أفضل اقتصادياً وسياساً لأنها لا تفتقر إلى الكوادر المؤهلة التي يمكن الاستفادة منها ولكن لأن صانع القرار لا يؤمن إيماناً فعلياً بالبحث العلمي وما يمكن أن يصنعه من فارق في تغيير الأحوال، حتى ولو كان ظاهر الأمر أن الدولة تؤمن بالبحث العلمي ولكنه أيمان شكلي ظاهري لا يثبته الواقع الفعلي.

إن نسبة الموارد المالية المتاحة للمراكز البحثية شحيحة جداً لأن القائمين على توزيع تلك الموارد يعتبرون أن هذه المراكز إنما هي مجرد جهات خدمية مثلها مثل بقية أجهزة الدولة الخدمية التي كانت ترصد لها موازنات مالية لا تتناسب مع طبيعة عملها ولا تكفي لتحقيق أي نجاح فعلي في أي قطاع من القطاعات وبالتالي فلا حاجة لدعم هذه المراكز إلا في جانب النفقات المتمثلة في المرتبات وبعض النفقات البسيطة الأخرى.

تبقى الحقيقة التي يؤيدها الواقع أن المراكز البحثية عبارة عن مصنع له خط إنتاج ومدخلات ومخرجات تقوده إدارة ويعمل به خبراء ومختصون يهتمون بجودة المنتج الذي هو الأبحاث التي تتنوع في مجالات عديدة ولأجل ذلك وجدت هذه المراكز لتعمل وتنتج وتوجد الحلول لا أن تكون مجرد ديكور أو تحمل مسميات فخرية دون أن يكون لها أثر فاعل على أرض الواقع.

وبناءً على ذلك يجب أن لا يقتصر عمل أي مركز بحثي على إعداد بحوث علمية في مجالات مختلفة تعتمد التحليل والنقد، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى معالجة مشاكل معينة وتقديم المشورة عنها واقتراح البدائل لها سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص بحيث تتعدى نطاقها في اختصاصها العام إلى الاختصاص الدقيق، وتقديم المشورة والرأي لأجهزة الدولة وبالشكل الذي تمكنها من أداء عملها بما يحقق متطلبات هذه التنمية أهدافها.

وللأسف فإن صانع القرار في اليمن على مدى عقود لم يثبت أنه قد اعتمد على مراكز البحوث المنتشرة على مستوى الجمهورية في دراسة أي مشكلة حقيقية تعانيها الدولة في مجال من المجالات ثم اعتمد في حلها على النتائج التي ترد من هذه المراكز، وإن كانت هناك لجان مشكلة لدراسة تلك المشكلة فإنها تظل لجان حكومية يتم تطعيمها ببعض الدكاترة لإضفاء بعض المشروعية من حيث الشكل.

ومع هذه الصورة التي قد تكون سوداوية إلا أن هناك بعض النجاحات التي حققتها العديد من المراكز البحثية حتى وإن لم تكن على المستوى العام للدولة إلا أنها قد ناقشت بعض المشكلات المجتمعية وأوجدت الحلول المناسبة لها، ولم يتم الاستفادة من ذلك بصورة رسمية.

ومن هنا جاءت الدراسة لبيان ما مدى قانونية إنشاء هذه المراكز العلمية والبحثية وما هي الجهود التي قامت بها هذه المراكز للإستفادة منها في خدمة أهداف التنمية، وذلك ما سيتضح من خلال المباحث التالية للدراسة.

- **إشكالية البحث :** باتت النصوص الدستورية التي تتناول البحث العلمي موجودة في معظم دول العالم وإلى جانبها النصوص القانونية التي تفسرها ولكن المشكلة الأبرز في دراستنا هذه بالنسبة للجمهورية اليمنية تتمثل في مدى استطاعتنا الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما هي الضوابط القانونية التي نشأت على أساسها المراكز البحثية الجامعية وما مدى استفادة صانع القرار من مخرجاتها البحثية في خدمة أهداف التنمية بالجمهورية اليمنية؟ ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة الآتية:**

1. ما مدى كفاية النصوص القانونية التي تشير إلى البحث العلمي في الجمهورية اليمنية وما يرتبط به من إنشاء مراكز بحثية وغيرها؟
2. ما مدى التزام الجامعات اليمنية بالمعايير المتعلقة بإنشاء هذه المراكز البحثية بالمقارنة ببعض الدول؟
3. ما مدى الاستفادة من إنشاء هذه المراكز البحثية في خدمة أهداف التنمية على مستوى الجمهورية؟

- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى :

1) التعرف على ماهية النصوص التشريعية اليمنية في مجال البحث العلمي وهل هناك أي قصور تشريعي في هذا الجانب.
2) التعرف على مدى الالتزام الفعلي من قبل قيادة الجامعات بالمعايير الخاصة بإنشاء هذه المراكز البحثية بالمقارنة ببعض الدول العربية .

3) التعرف على مدى تأثير هذه المراكز البحثية الجامعية في خدمة أهداف التنمية على مستوى الجمهورية.

➢ **نطاق الدراسة:** سنحاول في هذا البحث أن لا نخرج عن إطار المراكز البحثية الجامعية مع التطرق لبعض المراكز البحثية التابعة لبعض الجهات الحكومية الأخرى.

➢ **منهج الدراسة:** سيتم الاعتماد على المنهجين " المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن" حيث سيركز المنهج الوصفي التحليلي على تحليل الوضع الراهن للواقع العملي للمراكز البحثية الجامعية وفقاً للنصوص التشريعية المتعلقة بالنشأة والأهداف ومجالات العمل، أما المنهج المقارن فسنتعرف من خلاله على دور هذه المراكز في خدمة أهداف التنمية في الجمهورية اليمنية مقارنة بنظيراتها في بعض الدول العربية (مصر -السعودية -سلطنة عمان -ليبيا) .

➢ **خطة الدراسة :** تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة مع تحليل للنتائج والتوصيات

المبحث الأول: المراكز البحثية بين النشأة والأهداف ومجالات العمل

هناك من يرى بأن المراكز البحثية قد نشأت في صورتها الأولى من خلال الجامعات الأوربية في القرن الثامن عشر من خلال ما كان يعرف باسم " الكراسي العلمية" وكان أولها نشأة " كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي أوربا وفي باريس وهناك من يؤكد بأن أول مركز أبحاث ظهر في بريطانيا في العام 1831م وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ثم الجمعية الفابية 1884م وأنشئت أول وقفية في بريطانيا باسم " وقفية ديمورنت" في جامعة إكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية، كما ظهر أول مركز أبحاث بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام في العام 1910م وتلاه معهد بروكينغر 1916م ثم توالت المعاهد والمراكز البحثية حتى وصلت لما يزيد عن 2200 مركزًا بحثيًا في أمريكا (محمود ، 2013م ،ص6) .

ومع تطور العلم أصبحت المراكز البحثية بمثابة قلاع حصينة تستطيع الدولة من خلالها أن تتحول إلى قوة اقتصادية ذات نفوذ سياسي خلال فترة وجيزة، وباتت تشكل وسيلة لتكريس شرعية صانع القرار، ولأن المشكلات والتحديات التي تواجهها الدول تتسم بالتعقيد والتداخل بين ما هو محلي وما هو دولي فقد باتت معظم الدول تعتمد على مراكز البحوث والفكر لطرح الحلول والمساعدة في صنع السياسات في الدول، ولعبت دورا هاما في تطوير الفكر السياسة والاستراتيجي في كل الدول. كما وإن الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية تبلور نظرة الرأي العام. ولأن التحديات والمخاطر والتهديدات التي يشهدها العالم على المستويين الداخلي والخارجي تتسم بالتعقيد الشديد، والتداخل بين ما هو محلي وما هو دولي، وتعدد مستويات التعامل معها وتداخلها أفقيا ورأسياً، فإن معظم دول العالم باتت تعتمد على الفكر والعلم والمعرفة لطرح حلول للتحديات التي تواجهها، للحيلولة دون تحولها إلى خطر أو تهديد. ولذلك زاد الاهتمام بدور مراكز الفكر والرأي في دعم اتخاذ القرار وصنع السياسات والعمل على تثقيف الرأي العام (شفيق، 2016)

وعلى هذا باتت مراكز الأبحاث تشكل جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات السيادية للدول، وباتت تشكل عنصرا فعالا في رسم السياسات والخطط المستقبلية بناء على ما تقدمه من دراسات معمقة وتحليلات دقيقة للأحداث والمستجدات التي تواجه الدول على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي، ليس هذا فحسب بل تسهم هذه المراكز في خلق الوعي داخل المجتمعات بشأن القضايا المصيرية وتوجيه الرأي العام وتنويره بشأنها (إمام، 2021، ص 137 :166)

فعلى سبيل المثال شهدت مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية نهضة كبيرة ومتسارعة خلال منتصف القرن العشرين، وزادت فاعليتها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شكل دعم هذه المراكز جزءاً من سياسة الحكومة الأمريكية في مواجهة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. حيث خصصت مبالغ مالية معتبرة لدعم هذه المراكز. وفي الوقت الراهن تعتمد الحكومة الأمريكية في الكثير من قراراتها على تحليلات وتوصيات مراكز الأبحاث، وتستقطب هذه المراكز الساسة و الباحثين و العسكريين المتقاعدين وخبراء التخطيط و الاقتصاديين والدبلوماسيين وتشير التقارير الحديثة إلى وجود 1835 مركز بحث في الولايات المتحدة الأمريكية موزعة على عدة مدن ، وتدفع الحكومات مبالغ مالية سخية مقابل الخدمات المقدمة من مراكز البحوث، فخلال الفترة من 2011 إلى 2014 حققت مراكز البحوث الأمريكية أرباحا بقيمة 100 مليون دولار، وذلك من خلال تقارير وتحليلات وخطط مستقبلية ودراسات قامت بها (الإمام، 2023) .

وتشكل مراكز الفكر والمؤسسات البحثية في المنطقة العربية جزءاً ضئيلاً من مجموع المراكز العالمية وبنسبة 6% من العدد الإجمالي العالمي، إذ تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 2200 مركز بحث حسب ما ورد في التقرير المعنون " مراكز الفكر والمجتمع المدني" الصادر عن جامعة بنسلفانيا لعام 2021م (حجال وآخرون، 2021، ص 7) .

تعمل العديد من المراكز البحثية العربية تحت قانون الجمعيات الصادر عن وزارة الداخلية أو وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لكل بلد وهذا يضع شروطاً تعرقل تأسيس هذه المراكز في ظل غياب الإطار القانوني المحدد لعمل هذه المراكز والمنظم لأدوارها ، وهذا ما هو حاصل في اليمن ،

حيث تحصل المراكز البحثية الغير حكومية على الترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل دون الرجوع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحجة أنها ناشئة تحت سقف الجمعيات التعاونية ، وهذا الأمر بات له تأثيره السلبي على الأداء البحثي في اليمن حتى الآن .

- **المهام التي تضطلع بها مراكز الدراسات والبحوث:**

(https://refugeeresearch.net/ar/about-the-rrn/international-research-centres)

لا شك أن لمراكز الدراسات والبحوث في كل دول العالم أدواراً مفصلية في حياة الشعوب وتقدمها، ومن تلك الأدوار الهامة :

1. **إجراء الأبحاث والدراسات وإجراء التحليلات المعمقة والمنهجية** حول المشكلات والقضايا التي تواجهها السياسة العامة للدولة، وقد تخطت دول الغرب هذه المسألة بعد أن صارت تلك المراكز البحثية تساهم في رسم السياسات جنباً إلى جنب مع الدولة ، وهو ما لم يتوفر حتى الآن في الوطن العربي إلا في حدود نادرة لا يمكن القياس عليها.
2. **دعم اتخاذ القرار :** تسهم المراكز البحثية في بلورة الخيارات المناسبة أمام صانع القرار بصورة مدروسة ودقيقة مما يسهل على صانع القرار اتخاذ القرار المناسب في ضوء تلك المعطيات ، وتقوم المراكز البحثية بهذه المهمة من خلال :

أ. **تحديد الأولويات لصانع القرار :** من خلال توجيهه إلى الاهتمام بموضوعات معينة كالتعليم والصحة وغيرها .

ب. **اقتراح الحلول البديلة** : من خلال وضع عدد من الحلول المتنوعة بناءً على ما يتم من تقييم لتلك المشكلات .

ت. **تحديد التكلفة لكل بديل** يتم اقتراحه وطرح العائد المترتب عن هذا البديل .

3. تقديم الاستشارات والدراسات اللازمة حول السياسات العامة
4. تشجيع الباحثين وتزويدهم بالكثير من المعطيات التي تدفع بهم نحو مزيد من التفكير
5. التحول إلى نقطة اتصال بين صانع القرار والجمهور من خلال إرسال الرسائل والتطمينات على مدى كفاءة الحلول المقدمة لمعالجة المشكلات.

➢ **نشأة المراكز البحثية في الدول العربية والإسلامية :**

نشأ أول مركز بحثي إسلامي في عهد هارون الرشيد وتم تسميته " بيت الحكمة" حيث مثل قفزة نوعية في العلم والفكر وريادة في الثقافة بشكل منقطع النظير. (شفيق ، 2016)

وبيت الحكمة أو خزائن الحكمة هيَ أول دار علمية أقيمت خلال العصر الذهبي للإسلام، أُسِّسَت في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، واتُّخذَ من بغداد مقراً لها. كان أبو جعفر المنصور مهتماً بعلوم الحكمة، فترجمت له كتب في الطب والنجوم والهندسة والآداب، فقام بتخصيص خزانات للكتب في قصره لحفظها حتى ضاق قصره عنها (عطا الله، بدون سنة نشر، ص 29).

وفي عصرنا الحاضر يعد معهد البحوث والدراسات العربية أول مركز أبحاث عربي تم إنشاؤه في العام 1952م وهو يتبع تنظيمياً الجامعة العربية، وعلى إثره تم تأسيس المركز القومي للبحوث في مصر في العام 1956م ثم مركز الأهرام للدراسات السياسية 1968م وتوالت المراكز البحثية في العديد من الدول العربية (حجال وآخرون، 2021، ص 2).

هناك 258 مركزاً بحثياً عربياً من مجموع 413 مركزاً في الشرق الأوسط. وتأتي إيران في المرتبة الأول في المنطقة من حيث عدد مراكز الأبحاث بـ59 مركزاً، تليها إسرائيل بـ58 مركزاً ثم مصر بـ35 مركزاً ، واللافت أن دول الخليج، التي تمتلك إمكانات مالية هائلة واقتصادات قوية، لا تملك الكثير من مراكز التفكير والبحث، حتى إن عدد مراكز الدراسات المصنفة دولياً في الصومال يفوق عددها ما يوجد في السعودية. الأمر نفسه يتكرر في منطقة المغرب العربي، التي تضم 46 مركزاً بحثياً، بينها 18 في تونس على الرغم من أنها لا تملك إمكانات مالية كبيرة قياساً بالجزائر وليبيا، الدولتين النفطيتين اللتين تضمان 11 مركزاً فقط ، وذلك يعني أن المال وحده لا يكفي لبناء إستراتيجية للبحث العلمي (تصنيف جامعة بنسلفانيا). .

هذه الفروق في أعداد المراكز البحثية عربياً لا تعني أن الدول ذات الأعداد المرتفعة ذات إنتاج بحثي جيد على حساب غيرها إذ هي من الناحية الكمية فقط وذلك يعني أن مؤسسات البحث العلمي فيها تتمتع بقدر كبير من الحريات الأكاديمية وحرية التعبير والنشر، وبالتأكيد فإن أعداد هذه المراكز البحثية يقل في الدول التي تعيش اضطرابات سياسية ، باستثناء اليمن التي تأتي في مراكز متقدمة ، كما أن وجود أعداد كبيرة من المراكز البحثية في بعض الدول يعني أنها تتمتع بعلاقات محورية مع الكثير من الدول ولها صلات قوية مع محيطها اقتصادياً وسياسياً فمصر مثلاً، دولة عربية ذات ثقل سياسي في المنطقة، ولذلك تحتل مراتب أولى في التصنيف الإقليمي والدولي، ومعها إيران أيضاً التي تتطلع إلى لعب دور إقليمي سياسي واقتصادي .

أما من ناحية جودة الأبحاث بالنسبة للمراكز العربية وترتيبها بين الدول فإن تقرير جامعة بنسلفانيا الأمريكية لسنة 2016م يشير إلى وجود خمسة مراكز دراسات عربية فقط ضمن أفضل عشرة مراكز شرق أوسطية، من بين أفضل 75 مركزاً بحثياً في المنطقة، والبقية تتقاسمها إسرائيل وتركيا، التي تجاوزت فيها موازنة البحث العلمي المرصودة من الدولة 20 مليار دولار في عام 2015 لأول مرة في تاريخها. بل إن من ضمن الخمسة المراكز العربية اثنين هما فرعان لمؤسسات

بحثية أمريكية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ببيروت ومركز بروكنجز الدوحة. ويأتي في المراتب الثلاث الأولى على مستوى الشرق الأوسط ثلاثة مراكز دراسات رسمية تمولها الحكومات، وهي: مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية في المرتبة الأولى، وهو مركز ممول من الحكومة الأردنية وذلك ما يفتح أملاً بأن تأخذ مؤسسات التعليم العالي العربية بزمام المبادرة في البحث العلمي مستقبلاً. وفي المرتبة الثانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر، الذي أسسه الصحفي المصري الراحل محمد حسين هيكل في 1968 في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، والتابع لمؤسسة الأهرام الصحفية الممولة من الدولة. وفي المرتبة الثالثة، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب الحكومية والذي يهتم برصد الصراع العربي الإسرائيلي والتوازنات العسكرية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، وضمن فئة المراكز البحثية المستقلة نجد مركزاً عربياً واحداً ضمن التصنيف الدولي هو مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بأبوظبي، الذي حاز المرتبة الثانية شرق أوسطياً والـ62 عالمياً في الاستقلالية، كما حاز المرتبة الأولى عربياً في فئة المراكز ذات البرامج البحثية المؤثرة في صناعة القرار. في المقابل، حصل المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة على المركز الأول عربياً والـ18 عالمياً في فئة المراكز المهتمة بالدراسات الأمنية والدفاعية، والأول شرق أوسطياً من بين المراكز الأفضل استخداماً لمنصات التواصل الاجتماعي (المستقبل للأبحاث والدراسات، 2023).

➢ **أسباب ضعف الأداء للمراكز البحثية العربية على الساحة الدولية :**

هناك الكثير من المشكلات التي تسببت بهذا الضعف والمتمثلة فيما يلي :

1. **قلة التمويل المخصص لهذه المراكز البحثية :** لا تولي الحكومات العربية أي اهتمام فعلي لهذه المراكز وبالتالي فهي لا تخصص لها أي اعتمادات مالية كافية حتى إن بعضها يتم إنشاؤه ثم تجد العجز يأتي في عدم استطاعة العاملين في المركز على القيام بالتأثيث وشراء الأجهزة اللازمة للعمل، ولك القياس على بقية النفقات ، كما أن بعض الأبحاث تحتاج إلى تمويل كبير والباحث لا يستطيع التحرك في عمله دون أي استقرار مادي يراعي متطلباته ومن هنا تأتي إشكالية الجودة في الأبحاث .
2. **عدم وجود الحاجة الفعلية لقيام بعض المراكز البحثية :** تنشأ العديد من هذه المراكز البحثية بصورة اعتباطية لا تراعي وجود مصلحة أو حل مشكلة وقد يكون للتقليد دوراً في هذا الاتجاه .
3. **تسخير إمكانيات المركز في اتجاهات معينة لا تراعي المصلحة العامة :** قد تتوفر في بعض المراكز البحثية العربية الكثير من الإمكانات ولكنها سرعان ما تهدر عند إنفاقها هنا وهناك لخدمة أطراف معينة أو توجهات معينة يستفيد منها النظام الحاكم على حساب الوطن .
4. **عدم تعيين الكفاءات البحثية :** غالباً ما يشهد التعيين في المراكز البحثية العربية المجاملات والمحسوبية على حساب ذوي الكفاءات البحثية وبالتالي فهذه القيادات تستولي على الكثير من المخصصات المالية على حساب مصلحة العمل ، ولهذا تشهد الكثير من الدول العربية هجرة للكفاءات المحلية نتيجة هذه المجاملات وعدم وجود الإمكانيات اللازمة للعمل .
5. **انعدام العمل المؤسساتي في المراكز البحثية :** يعمل الكثير من الباحثين في المراكز البحثية العربية في جو يسوده الأنانية المفرطة ولا يشجع على المشاركة الجماعية وبالتالي تأتي النتائج سلبية في جودة الأبحاث .
6. **ضعف المعلومات المتوفرة وعدم وجود قواعد البيانات :** لا تستطيع المراكز البحثية أن تؤدي عملها والمعلومات المطلوبة غير متوفرة إلى جانب عدم وجود قاعدة بيانات للمشكلات المطلوب حلها ولا للنتائج التي تم التوصل إليها سابقاً بحيث يمكن الاستفادة منها في إيجاد الحلول بصورة أسرع .
7. **عدم وجود أي محفزات مادية ومعنوية للباحثين :** للأسف يعمل الكثير من الباحثين في ظل إمكانات محدودة في تلك المراكز البحثية ، إضافة إلى صعوبة مشاركتهم في المحافل العربية والدولية في المجال البحثي .

➢ **الإطار القانوني العام لعمل المراكز البحثية العربية** (حجال وآخرون، 2021، ص 27)

بالنظر إلى قلة عدد المراكز البحثية العربية وقلة إنتاجها البحثي إضافة إلى عدم حصول أبحاثها على الجودة المطلوبة لمنافسة غيرها من الأبحاث المنتجة عالمياً ، إلا أن العوائق التي أشرنا إليها أعلاه والتي شكلت في مجملها أسباباً كافية لضعف الأداء إلا أن المراكز البحثية التي نشأت في الفترة الماضية لا تزال تعاني من إشكاليات أخرى مرتبطة في جانب منها بالشكل القانوني الذي نشأت من خلاله ومن ذلك افتقار الكثير من المراكز البحثية العربية الموجودة إلى إطار تأسيسي رسمي على المستوى العام للدولة يوضح الشكل القانوني لتأسيس المراكز البحثية ويحدد مهامها بشكل واضح سواءً أكانت مستقلة أو شبه حكومية أو حكومية ، كما لا يوجد إطار قانوني شامل على مستوى الدولة يحدد هذه المستويات من المراكز وآلية الترابط فيما بينها وما هي الأدوار المطلوبة منها على المستوى القريب والبعيد وفقاً لتبعيتها، أضف إلى ذلك لا يوجد أي إطار يحدد العلاقات التي تحكم عمل المراكز من حيث المشرفين والمانحين ومجالس الإدارة وغيرها مما يسهل

من توزيع المهام فيما بينهم ويتحمل كل طرف مسئوليته وهذا بدوره يؤثر على جودة مخرجاتها بشكل كبير .

المبحث الثاني: الإطار القانوني لنشأة المراكز البحثية الجامعية في الجمهورية اليمنية بالمقارنة ببعض الدول العربية

قبل الخوض في تفاصيل هذا المبحث لا بد من أن نعرج وبشكل سريع إلى نشأة المراكز البحثية في اليمن قبل الوحدة وبعدها وبصورة مختصرة وذلك فيما يلي :

أولاً : مركز الدراسات والبحوث اليمني :

1. **قرارات النشأة** : نشأ المركز في شمال اليمن قبل الوحدة كأول مركز بحثي على مستوى الجزيرة العربية والخليج وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم(6) لسنة 1972م وجعل تبعيته لوزارة التعليم العالي ثم تم إعادة تنظيمه بالقرار الجمهوري الصادر من مجلس القيادة برقم(23) لسنة 1975م وتم إلحاقه بكليات جامعة صنعاء التي ترافقت بداية النشأة لها في حينه مع هذا القرار ولاحقاً صدر القرار الجمهوري رقم(7) لسنة 1978م باعتبار المركز هيئة مستقلة ومكنه من إنشاء إدارات متفرعة لنفسه وخوله حق إصدار النظام الذي ينسجم مع مهامه المكلف بها ، ويقع مقر المركز في العاصمة صنعاء.

2. **مهام المركز :** تمثلت مهامه في نشر الدراسات والبحوث التي تسهم في التعريف باليمن شعباً وأرضاً وحضارة وهو يعني بالتراث الزاخر لليمن من أدب وفكر وعلم إلى جانب صونه من الانقراض ، وقد صدرت أول مجلة علمية يمنية عن المركز بصورة ربعية وذلك في سبتمبر 1978م وتم تسميتها " **مجلة دراسات يمنية**" وقد توقفت عن الصدور مع توقف الموازنات الحكومية نتيجة الحرب والعدوان في مطلع العام 2015م (مركز الدراسات والبحوث اليمني) .

ومع ذلك فالمركز رغم عمره الكبير إلا أن الموازنات المالية المخصصة لعمله كانت ضئيلة ولا تتناسب مع حجم الأعباء الملقاة على عاتق العاملين فيه ، حتى مع وجود قامة علمية وطنية كبيرة على رئاسته بحجم البروفيسور/عبدالعزيز المقالح الذي ظل يمارس عمله فيه منذ بداية الثمانينات وحتى تاريخ وفاته في العام 2022م ، إلا أن القائمين على الجانب المالي في إدارة الدولة لم يكن لديهم التقدير الكافي لأهمية هذا المركز وبالتالي لم يسهموا في تخصيص الموازنات الكافية لنجاحه بشكل كبير .

ثانياً : المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف :

1. **نشأة المركز :** وقد نشأ في جنوب الوطن قبل الوحدة بموجب القانون رقم(20) لسنة 1974م وترأسه في البداية الفقيد/علي عبدالرزاق باذيب .

2. مهام المركز : كان للمركز أدوار وإسهامات كبيرة في تجميع المخطوطات اليمنية من كافة محافظات الجنوب، وما مثّله ذلك من قيمة علمية وتاريخية ولم يقتصر ذلك على مجال التجميع بل تجاوزه إلى البحث والنشر لتلك المخطوطات والحرص والعناية بمختلف الدراسات والبحوث المتعلقة بتراث اليمن وتكوينه الحضاري، كما يعود الفضل للمركز بالاحتفاظ والعناية بكافة الوثائق الخاصة بالإرشيف البريطاني إبان فترة احتلال بريطانيا لعدن، وشملت إسهامات المركز كذلك مجالات التأليف والترجمة للدراسات والأبحاث بالإضافة إلى فهرسة وتنظيم المطبوعات لتسهيل الاستفادة منها من قبل الباحثين والاختصاصيين والمهتمين وكذا الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بحسب القواعد والنظم التي حددها المركز في هذا الشأن .

ومع قيام الوحدة اليمنية في العام 1990م تم إلحاق هذا المركز بمركز الدراسات والبحوث اليمني بحيث أصبح فرعاً له بعد عملية الدمج .

ثالثاً : المركز الوطني للمعلومات :

1. **النشأة :** المركز عبارة عن جهاز حكومي مؤسسي في اليمن يتبع رئاسة الجمهورية وله شخصيته الاعتبارية ويختص بتنفيذ سياسة الدولة في المجال المعلوماتي، وقد أنشئ المركز بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م، والقرار الجمهوري رقم (412) لسنة 1999م ، في إطار أولويات تطوير آليات ونظم التكوين البنيوي المؤسسي وتهيئة المقومات العلمية للتحديث ودعم توجهات النهوض الشامل لبناء الدولة اليمنية المعاصرة.

2. **مهام المركز :** بدأ المركز مهامه مع أوائل العام 1997م، حيث سعى المركز لتحقيق الأهداف المرجوة منه كجهاز حكومي معلوماتي وطني، والمركز حالياً لديه عدة مباني ومرافق بالإضافة إلى مكاتب التنسيق الموجودة في محافظات (عدن، تعز، إب، ذمار).

3. أهداف المركز :

- تطوير منظومة سياسات وطنية معلوماتية متكاملة وحديثة تواكب الدور المعلوماتي اللازم لدعم توجهات بناء الدولة اليمنية الحديثة
- بناء وإدارة شبكة وطنية للمعلومات تربط بين مختلف المؤسسات الحكومية وتتيح إنتاجا وتبادلًا واسعًا للمعلومات وتقديم خدمات معلوماتية شبكية نوعية .
- تقديم خدمات دعم قرارات نوعية تسهم في تحسين عمليات صنع وتنفيذ وتقويم السياسات العامة وتطوير الفعالية الإدارية في كافة المجالات التنموية.
- الإسهام في تحقيق توعية معلوماتية للمجتمع إلى جانب المساهمة في بناء وتطوير قدرات نوعية للكادر المعلوماتي .

- إقامة وتعزيز علاقات شراكة وتعاون مع الأطراف المحلية والخارجية (رسمية وغير رسمية) تدعم تطوير العمل المعلوماتي.

4. **بعض المشاريع الوطنية التي تبناها المركز** : لا زالت هذه المشاريع غير منجزة بشكلها النهائي حتى الآن :

- الاستراتيجية الوطنية للمعلومات
- مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات
- مشروع نظام المعلومات الجغرافية الشامل
- مشروع دعم صناعة القرار
- مشروع معهد المعلوماتية
- مشروع المكتبة الرقمية

الإطار القانوني لنشأة المراكز البحثية الجامعية في الجمهورية اليمنية

سنتكلم أولاً عن النظام القانوني الخاص بالتعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الدولة بشكل عام وما إذا كان قد تطرق أو أشار بصورة رسمية إلى الآليات القانونية التي يمكن من خلالها إنشاء المراكز البحثية في كافة مؤسسات التعليم العالي وغيرها، ويتمثل هذا النظام القانوني كإطار عام في :

1. **قانون الجامعات اليمنية رقم(17) لسنة 1995م :** تنص المادة (49) من القانون إلى تشكيل مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في كل جامعة حكومية يكون من مهامه :

أ. تنظيم شئون الدراسات العلمية والبحث العلمي وتشجيعه وتوفير الدعم له .

ب. اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في مجالات مختلفة .

ولكن هذا المجلس رغم تفعيله تنظيمياً في كل الجامعات الحكومية المنشأة إلا أنه لم تصدر عن أي جامعة منها أي لوائح مكتملة تهتم بالبحث العلمي إلا في جوانب محدودة وبسيطة ارتبطت معظمها بآليات الإشراف على الرسائل العلمية وابتعاث المعيدين وغيرها .

2. **القرار الجمهوري رقم(2) لسنة 2002م بشأن إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي :**

صدر هذا القانون ونص في مادته الثالثة على الأهداف المتوخاة من المجلس والتي ركزت على تعزيز القدرة الوطنية على الأخذ بالبحوث العلمية وتحسين قاعدة المعرفة العلمية والتقنية لحل مشكلات التنمية إلى جانب :

أ. إقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا .

ب. إقرار أولويات البحث العلمي وتوجيهها لتعزيز أهداف التنمية .

وغير ذلك من الأهداف التي تم النص عليها في (16 فقرة) إلا أن المجلس لم يعقد أي اجتماعات فعلية ومتتابعة له منذ نشأته ولم ينتج عنه إقرار أي سياسة وطنية للبحث العلمي، ولم يتضمن أي إشارة إلى ما يتعلق بالآلية الوطنية التي يمكن من خلالها إنشاء المراكز البحثية على مستوى الجمهورية .

3. **قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم(13) لسنة 2005م :**

كنا نرجو أن يشير القانون إلى البحث العلمي في الجامعات الأهلية بشكل أكثر وضوحاً من الناحية التنظيمية التي تطرق إليها رغم أن الكثير من الدول قد سبقتنا بعقود في هذا المجال .

4. **القرار الجمهوري رقم (120) لسنة 2008م بشأن إنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي** : بالمجمل لم تصل الجائزة لنتيجة نهائية يمكن أن تحقق معها أي إضافة حقيقية للبحث العلمي وتوجيهه نحو خدمة أهداف التنمية نظراً لضآلة المبالغ المرصودة للأبحاث وللجائزة على وجه العموم .

5. **قانون التعليم العالي رقم(13) لسنة 2010م :** صدر هذا القانون كقارب إنقاذ للتعليم العالي بعد أن ظلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تستند في مهامها في الإطار العام إلى القانون العام للتربية والتعليم لسنة 1992م ورغم الفترة الطويلة بين نشأة الوزارة وصدوره الممتدة لأكثر من 9 سنوات فقد جاء هذا القانون مخيباً للآمال من عنوانه أولاً والذي تم فيه استبعاد مصطلح البحث العلمي من التسمية ، كما أنه لم يتطرق في نصوصه إلى أي تنظيم فعلي للشق الثاني من مهام الوزارة والمؤسسات المنطوية في إطارها المتمثل في البحث العلمي ، وبالتالي فقد أغفل القانون ما يتعلق بالبحث العلمي وهذا ما لم نكن ننتظره خاصة وأن دول الإقليم وإلى جانبها الدول العربية وبقية دول العالم قد سبقتنا بعقود طويلة في تنظيم البحث العلمي وما يتصل به من المراكز والمؤسسات البحثية ونحن لا زلنا في نقطة البداية حتى وإن وجدت مسمياتها في إطار مؤسسات التعليم العالي إلا أن القوانين المشار إليها أعلاه لم تناقش تفاصيلها بالكامل بل تناولتها على استحياء وبالتالي فإن أي عمل ليس له إطار قانوني عام ينطلق من خلاله لن تكون للجهود المبذولة فيه أي جدوى حقيقية .

6. **اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(139) لسنة 2010م :**

من سوء حظ البحث العلمي في اليمن على المستوى المركزي أن فترة التعيين جاءت في ثاني سنوات الحرب في العام 2016م بشكل رسمي بموجب اللائحة وبالتالي لم يكن هناك أي اعتمادات مالية مرصودة للقطاع نظراً لانقطاع المخصصات المالية التشغيلية للموازنة العامة للدولة عن كل الجهات الحكومية وبالتالي فقد ظل هذا القطاع وحتى الآن لمدة 7 سنوات دون أي موازنة تشغيلية تذكر ليتمكن من ممارسة مهامه بصورة فعلية ولعل الأمر المميز في هذه اللائحة أن

الهيكل التنظيمي لقطاع البحث العلمي قد اشتمل على وجود إدارتين عامة هما :

أ. **الإدارة العامة لدراسات وأبحاث التعليم العالي** : وقد جاء إنشاؤها لدراسة واقع مؤسسات التعليم العالي اليمنية بشقيها الحكومي والخاص من خلال التطرق لكافة المشكلات التي تعانيها تلك المؤسسات والتي تراكمت بفعل السنوات وقصور التشريعات وعدم وجود التمويل اللازم وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لها بناءً على دراسات علمية تراعي الإمكانات المتوفرة في موازنة الدولة مع إمكانية اعتماد أي موازنات إضافية خارج إطار هذه الموازنة .

ب. **الإدارة العامة للبحث العلمي :** وهي إدارة عامة مهمتها اقتراح السياسة العامة للبحث العلمي في اليمن بالتشاور مع كافة مؤسسات التعليم العالي واستكمال كافة الإجراءات الخاصة بإقرار هذه السياسة رسمياً من قبل المجلس الأعلى للبحث العلمي ثم متابعة تنفيذها لاحقاً .

ومع إنشاء هذا القطاع إلا أن هيكله التنظيمي المشار إليه في اللائحة قد خلا من الإشارة إلى ما يتعلق بالمراكز البحثية والتي كان يجب إيلاؤها الأهمية المطلوبة ، وإن كانت هناك بوادر أمل كبيرة بإصدار لوائح منظمة للمراكز البحثية على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي بناءً على القرارات الوزارية التي ستصدر في القريب العاجل .

مدى التزام الجامعات الحكومية بالمعايير اللازمة عند إنشاء المراكز البحثية

وفقاً لما أوردناه أعلاه فلا يوجد أي إطار قانوني وطني شامل لإنشاء المراكز البحثية في الجمهورية اليمنية باستثناء تلك المراكز البحثية الصادر بشأنها قرارات جمهورية أو قرارات مجلس الوزراء والتابعة لبعض الجهات الحكومية كرئاسة الجمهورية (كالمركز الوطني للمعلومات والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات أو التابعة لبعض الوزارات كهيئة البحوث الزراعية وغيرها (موقع مركز التطوير الأكاديمي بجامعة صنعاء على الإنترنت، موقع المراكز العلمية بجامعة عدن).

أما في الجامعات الحكومية فلا توجد أي آليات واضحة جامعة لإنشاء المراكز البحثية في إطارها العام وكل مركز يتم إنشاؤه توضع له إجراءات خاصة وفقاً للمهام المناطة به دون أي رقابة قانونية على ضوابط النشأة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو حتى المجلس الأعلى للتعليم العالي كما هو الحاصل في الكثير من الدول العربية .

تجد الجامعات اليمنية مبررها في إنشاء المراكز البحثية لديها دون العودة للجهات العليا استناداً لمبدأ الاستقلالية الممنوحة لها، بينما الواقع يؤكد بأن الاستقلالية لا تعني انفصال الجسد البحثي عن بعضه البعض فجهات الرقابة كالمجلس الأعلى للتعليم العالي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لن تنظر إلا في مدى قانونية الإجراءات المتبعة في إنشاء أي مركز بحثي ، إضافة إلى دراسة الجدوى التي تحدد أهمية وجوده وضرورة إنشائه ، ولأن الجامعات تمتلك خيرة علماء البلد وأساتذتها في كافة المجالات فإن إعداد مثل هذه الدراسات سيكون من السهولة بمكان ولا يحق للجامعة أن تقوم بإنشاء أي مركز بحثي بقرارات داخلية منها لأن المحصلة النهائية لذلك تعني أن تلك المراكز بحاجة لاعتمادات مالية ووظائف للتعيين ولنا أن ندرك مثلاً أن إنشاء أي قطاع في أي جهة حكومية سواءً كان ذلك ممثلاً في إنشاء إدارة عامة أو قطاع حكومي أو كلية جامعية سيكلف الدولة ضرورة اعتماد النفقات الخاصة بذلك ولهذا فقد اشترطت القوانين المعنية قبل الإنشاء أن تكون هناك دراسة جدوى توضح الحاجة إلى ذلك وبالتالي ليس من حق أي جهة أن تتصرف كما تشاء فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي وزارة تشرف على الجامعات ذاتها لا يحق لها إنشاء إدارة عامة جديدة داخل هياكلها ما لم يكن هناك تنسيق مسبق بينها وبين وزارات الخدمة المدنية والمالية والشئون القانونية وهذه الوزارات ستتأكد أولاً من جدوى إنشاء هذه الإدارة العامة من عدمه حتى يتسنى لها الموافقة أو الرفض في حين أن كل وزارة منها مستقلة تماماً عن غيرها ولكن ضرورة التكامل تستدعي ذلك .

والأمر ذاته يتعلق بالجامعات التي لا تستطيع أياً منها إنشاء إدارة عامة بقرارات داخلية حتى لو كان مجلس الجامعة هو مصدر القرار إذ يجب عليها أن تتبع نفس الآلية المعتمدة على التنسيق مع الجهات المعنية قبل اعتماد هذه الإدارة رسمياً لما لها من أثر مالي ووظيفي فكيف يكون للجامعة الحق في إنشاء مراكز بحثية لها ذات الأثر بدعوى الاستقلالية .

وللأسف فقد تحولت مهام الكثير من تلك المراكز البحثية إلى التدريس لمراحل الدراسات العليا إلى جانب الكليات المنتشرة في الجامعات التي لا يوجد فيها هذا النظام من الدراسة بل اقتصر التدريس فيها على المرحلة الجامعية الأولى، وبدلاً من أن يتم الاستفادة من هذه المراكز في استقطاب الكفاءات البحثية والعمل على تمويلها وتفرغها لدراسة المشكلات المجتمعية المختلفة وفقاً لمجالات اختصاص هذه المراكز إذا بها تتحول من مراكز بحثية إلى العمل بنفس نظام الكليات المعنية بمثل هذا النوع من التدريس ، وكنا نتمنى بما أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات مثقلة كواهلهم بأعباء التدريس بحكم الازدحام الكبير من قبل الطلبة أن تكون هذه المراكز مركز إشعاع بحثي خالص نظراً لتفرغ الباحثين فيها لهذه المهمة .

وقد تناولت بعض الدراسات الكثير من المشكلات التي يعانيها الطلبة الدارسون في المراكز البحثية ببعض الجامعات وعلى رأسها جامعتا صنعاء وعدن ومنها قبول أعداد كبيرة

من الطلبة في تلك المراكز بما يفوق حجم أعضاء هيئة التدريس المشرفين على عملية التدريس (عقلان، 2023، ص 187 : 222)

وبناءً على ما ورد أعلاه فإننا لم نتمكن من الحصول على أي دراسة جدوى حقيقية وجادة تلبي المصلحة العامة لنشأة أي مركز بحثي في الجامعات ، كما لم تراعي الجامعات ضرورة الحصول على أي موافقات من قبل الوزارة أو المجلس الأعلى للتعليم العالي مع أن إنشائها يترتب عليه تحمل الدولة للنفقات المالية والوظيفية اللازمة لتشغيل تلك المراكز ، مما انعكس بصورة سلبية على أدائها في المجمل والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى قلة الاعتمادات المالية المرصودة لتلك المراكز إلى جانب عدم رصد الدرجات الأكاديمية والإدارية الكافية للنجاح .

الإطار القانوني العام لنشأة المراكز البحثية في بعض الدول العربية

كان لزاماً علينا أن نتطرق لبعض التجارب العربية حتى نتلمس الطريق من حولنا ونتبين إلى أي مدى نحن بحاجة للحاق بركب البحث العلمي على المستوى العربي والدولي كي لا يأتي اليوم الذي نجد فيه أنفسنا معزولين عن ذلك الركب ولا تصبح بعدها لمخرجاتنا البحثية أي قيمة ، وسنبدأ بأول تلك التجارب والمتمثل في :

1. **الإطار القانوني العام لإنشاء المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي المصرية:** سنحاول أن نختصر هذه الكيفية لنتلمس بعضاً منها قدر الإمكان .

هناك 11 مركزًا ومعهدًا بحثيًا مصريًا تم إنشاؤها لتعزيز البحث العلمي ومنها : المركز القومي للبحوث – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – معهد بحوث البترول) وغيرها ، وهناك العشرات من المراكز البحثية التابعة للجامعات المصرية الحكومية والخاصة ، وفي هذا الإطار تقوم الجهات المعنية في مصر بإجراء مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات الخاصة بالبحث العلمي في مصر والتي ستتناول (وزارة التعليم العالي ، مصر): سن قانون يربط الحافز والتمويل بمؤشرات الأداء لمؤسسات البحث العلمي.

➢ إعداد قانون موحد لتنظيم البحث العلمي .

➢ ضمان تكامل خطط البحث العلمي لكافة مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية للدولة

➢ إنشاء هيئة قومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي ومراقبة أدائها .

➢ وضع آليات جديدة لضمان عدم تكرار المشاريع البحثية الممولة من المؤسسات البحثية للوزارة أو خارجها من الوزارات وغيرها من خلال ضرورة الموافقة المسبقة للهيئة القومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي على أي مشاريع بحثية .

➢ تغليظ عقوبات الانتحال العلمي وإنشاء آليات مركزية لعدم إجازة أي مؤتمر محلي بدون التأكد من خلوه من التحايل العلمي وكذلك لكل رسالة علمية منشورة .

وبنظرة سريعة لكيفية إنشاء هذه المراكز البحثية في مختلف الجامعات المصرية نجد أن قرارات إنشائها تشير إلى ضرورة موافقة المجلس الأعلى للجامعات المصرية عليها بعد صدور قرارات إنشائها من مجالس الجامعة ليكون ذلك بمثابة أخذ الإذن على بدء العمل (وزارة التعليم العالي، مصر).

ويجب الإشارة إلى أنه قد صدر القرار الجمهوري في مصر رقم 488 لسنة 1991 بتشكيل مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية ليقوم بالتنسيق والربط وإصدار اللوائح المشتركة بين المراكز والمعاهد أسوة بالمجلس الأعلى للجامعات ثم صدر القرار الجمهوري رقم 378 لسنة 1998 بإعادة تنظيم المجلس برئاسة وزير الدولة لشئون البحث العلمي وعضوية رؤساء المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة له .

2. **الإطار القانوني العام لإنشاء المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي بالسعودية :** من الصعوبة شرح هذه الكيفية ولكن بالإمكان أن نتناول بعضاً منها من خلال بيان بعض النجاحات التي تحققت من خلال إنشاء المراكز البحثية الوطنية على مستوى المملكة ومنها (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، 2016، ص 29):

➢ **مبادرة مراكز التميز البحثي :** بدأت هذه المبادرة في العام 1428هـ من خلال إنشاء ثمانية مراكز كمرحلة أولى تركز عملها في مجالات الهندسة والبترول والطاقة المتجددة والتقنية والنخيل والنقل ثم قامت وزارة التعليم العالي في العام التالي بإنشاء 6 مراكز للتميز البحثي كمرحلة ثانية في مجال أمن المعلومات وتطوير تعليم العلوم والرياضيات وهشاشة العظام وتحلية المياه .

➢ **مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة :** بدأت هذه المراكز في العام 1431هـ مع خلال إنشاء ثمانية مراكز واعدة في الجامعات السعودية الناشئة .

➢ **مبادرة المراكز البحثية الإبداعية للمنتجات المعرفية :** حيث تمنح صفة المركز البحثي الإبداعي لوحدة جامعية مستقلة تتسم بالإنجاز والابتكار وتحولها إلى حاضنات أعمال وقد استطاعت بفعل هذه المراكز بناء قاعدة أولية لريادة الأعمال وتبني شراكات مع المصانع والمؤسسات التجارية المرموقة مع نقل وتطبيق التقنيات الصناعية المتقدمة .

➢ **مبادرة أودية التقنية بالجامعات :** حيث تسعى من خلالها إلى تأصيل مبدأ الاقتصاد المعرفي ولعمل الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات في إطار التنمية المستدامة بين مناطق السعودية المختلفة

➢ **مبادرة كراسي البحث العلمي :** وهي كراسي بحثية تسند للعلماء والباحثين المتميزين عالمياً من الذين تزخر أرصدتهم البحثية بمساهمات عالية النوعية في اختصاص معين بهدف دفع المعرفة في الاختصاصات ذات العلاقة .

وبنظرة سريعة للضوابط القانونية التي تنشأ فيها المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي السعودي فإن ذلك يتطلب موافقة مجلس التعليم العالي الذي يرأسه رئيس الوزراء على النشأة وذلك استناداً للقانون (معهد البحوث والدراسات العربية).

أما بالنسبة لمراكز البحوث والدراسات الاجتماعية الأهلية فقد صدر فيها قرار وزير الشئون الاجتماعية السعودي برقم (283) وتاريخ 1435/2/6هـ والذي وضع الضوابط الخاصة بالحصول على التراخيص اللازمة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية

3. **الإطار القانوني العام لإنشاء المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي العمانية:**

توجد في جامعة السلطان قابوس العديد من المراكز البحثية التابعة لها وكل هذه المراكز يشترط لنشأتها صدور الموافقة من السلطان لبدء العمل ويمكن الاطلاع على المراسيم السلطانية الخاصة بمختلف جوانب التعليم العالي في كافة قطاعاته على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار العمانية (https://www.squ.edu.om/research-ar)

وإلى جانب ذلك فقد صدر القرار الوزاري لوزيرة التعليم العالي العماني برقم(34) بتاريخ 8/يوليو/2015م بشأن أسس وضوابط تسمية المراكز العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، كما أصدرت الوزيرة قرارها الموجه لرئيس اللجنة التنسيقية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة برقم(2022/1415/5/1) وتاريخ 11/أغسطس/2022م والمتضمن أسس وضوابط تأسيس المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي تماشياً مع أولوية التعليم والتعلم وبناء القدرات الوطنية في رؤية عمان 2040م ، على أن تكون الوزارة هي الجهة المسئولة عن وضع القوانين والتشريعات والإشراف على التطبيق مع حقها في تقييم الوضع الراهن للمراكز البحثية القائمة وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى دعم لتتمكن من القيام بعملها .

4. **الإطار القانوني العام لإنشاء المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي الليبية :**

رغم سوء الأوضاع السياسية في ليبيا المتفاقم منذ العام 2011م إلا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيها قد تمكنت من إنجاز العديد من التشريعات المنظمة لجانب البحث العلمي ومنها :

1. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 166 بتاريخ 9 إبريل 2012م وفقاً للإعلان الدستوري الصادر بعد ربيع 2011م وبموجب بيان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بشأن لائحة تنظيم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الليبية ، والتي نشرت في الجريدة الرسمية في العدد 1 لسنة 2013م ، وقد تم في هذه اللائحة تنظيم الآلية المتعلقة بكيفية إنشاء المراكز البحثية والتعيين فيها .

2. صدور قرار المجلس الرئاسي رقم 896 بتاريخ 14 فبراير 2020م بشأن لائحة تنظيم البحث العلمي والتي تم فيها إجراء بعض التعديلات على اللائحة السابقة المشار إليها أعلاه من قبل حكومة الوفاق الوطني وفقاً للاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015م .

3. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 717 بتاريخ 14 أغسطس 2022م بشأن لائحة تنظيم البحث العلمي والتي تم فيها إجراء بعض التعديلات على اللائحة السابقة المشار إليها أعلاه من قبل مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية .

4. صدور قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي الليبي رقم (760) وتاريخ 8 يونيو/2022م بشأن إنشاء مركز للمؤتمرات والندوات والورش الخاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

كل هذه القرارات الصادرة بقرارات مجلس الوزراء أو المجلس الرئاسي قد أشارت إلى الآلية المتبعة في إنشاء المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي الليبية والتي تتطلب ضرورة موافقة الهيئة الليبية للبحث العلمي الوطنية (الشريجي، 2021، ص 358 :378) .

المبحث الثالث: مدى إسهام المراكز البحثية الجامعية في خدمة التنمية

جزء كبير من نجاح أي جهة بصورة فعلية يعتمد على مدى تقبل القائمين على هذه الجهة لكل المشكلات الموجودة دون إخفاء للبعض منها مهما كان حجمها قد يبدو بسيطاً ، مع عدم إبراز أي نجاحات وهمية لإخفاء تلك المشكلات الرئيسية وإلا فإن هذه الجهة ستظل تؤدي عملها من سيء لأسوأ حتى وإن ظهر للمشاهد (الغير معني بعمل هذه الجهة) أن هناك نجاحات إلا أنها لا تمثل إلا ديكوراً يخفي المعاناة الفعلية ، والأدلة من حولنا خير شاهد فعلى عقود طويلة نجد أن كل مسئول في كل جهة يحاول أن يلمع صورته بإظهار هذه النجاحات الوهمية ولكن ما أن يغادر منصبه حتى يتضح أنها لم تكن إلا مجرد سراب ناهيك عن ازدياد حجم المشكلات في تلك الجهة وهذه الحقيقة لا تمثل العموم فهناك بالتأكيد بعض النجاحات لمسئولين كانت بصماتهم الوطنية واضحة .

لذلك من الصعوبة بمكان أن نبين حجم النجاحات الفعلية التي تحققت أو نوضح مدى الإخفاقات للمراكز البحثية الجامعية التي نشأت في كل الجامعات الحكومية لعدم وجود

قاعدة بيانات مرجعية وطنية دقيقة عن أعداد تلك المراكز تفصيلاً ومهامها وآلية تشكيلها وما أنجزته من مهام أو تعانيه من مشكلات بحيث يمكن الاستناد إليها في إجراء التقييم الفعلي .

ومع ذلك فالصورة لا تبدو سوداوية في تلك المراكز البحثية الجامعية إذ أن بعضها بلا شك قد حقق بعض النجاحات المحدودة المرتبطة بالتنمية في الداخل من خلال تقديم بعض الاستشارات العلمية والدراسات البحثية للعديد من مؤسسات المجتمع.

شهدت المراكز البحثية الجامعية في اليمن تطوراً ملحوظاً من حيث زيادة أعدادها إذ لم تكن تتجاوز 4 مراكز في العام 1990م ثم وصلت إلى 43 مركزاً في العام 2013م ، يوجد منها في جامعة صنعاء لوحدها 21 مركزاً وزاد عددها لاحقاً في الجامعة إلى 23 في العام 2017م . وهذه الزيادة الكمية في عدد المراكز الجامعية لا يقابلها وجود أي إحصائيات دقيقة تحدد أعداد الباحثين العاملين فيها بصورة مستقلة بعيداً عن مهنة التدريس (ردمان، 2020، ص 357). إذ لا يزال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يتنقلون في العمل بين تلك المراكز البحثية والكليات.

وقد أسهمت هذه المراكز البحثية الجامعية في زيادة الإنتاج البحثي على مستوى الجمهورية من خلال مئات الرسائل العلمية التي أنتجتها فمثلاً وصل حجم الإنتاج البحثي لمركز تطوير الإدارة العامة بجامعة صنعاء إلى 210 رسالة وبالطبع فهو ليس المركز الوحيد الذي ساهم في الإنتاج البحثي الجامعي فهناك العديد من المراكز التي قامت بهذا الإنتاج (الخطيب، 2020، ص1) .

لا يزال العمل في المراكز البحثية الجامعية يتم في صورته التقليدية مع اعتمادها بشكل محدود على بعض الوسائل البسيطة المتمثلة في الأجهزة والمعدات فمثلاً لا توجد شبكات إنترنت كافية للباحثين وإن وجد بعضها فهي تعمل لمدة بسيطة ثم سرعان ما تتوقف لعدم وجود المخصصات الكافية للتشغيل، كما أن بعض هذه المراكز البحثية ليس لديها مواقع على الإنترنت والبقية بعضها تمتلك مواقع إلكترونية إلا أنها معطلة ولا تعمل ومن لا يزال يعمل منها فإنه يعمل دون تحديث مستمر للبيانات والإحصائيات.

حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصنعاء أن تستعيد زمام الأمور فيما يتعلق بضبط إيقاع الأداء البحثي للمراكز البحثية والمساهمة في حل ما تواجهه من صعوبات حيث عقدت أول مؤتمر علمي للمراكز البحثية على مستوى الجمهورية وذلك في أغسطس 2016م ، إذ تم في هذا المؤتمر مناقشة الكثير من الأوراق العلمية التي ناقشت واقع التمويل للمراكز وسبل تطوير مصادره ، ومدى الاستفادة من هذه المراكز في خدمة التنمية وخرج المؤتمرون بتوصيات هامة يمكن أن نذكر بعضاً منها وهي: -

1. إعادة هيكلة المراكز البحثية والعلمية وتطوير بنيتها التنظيمية والتشريعية بما يمكنها من القيام بدورها الفاعل في خدمة التنمية .
2. الاستفادة من التطور التكنولوجي من خلال ربط المراكز البحثية ببعضها البعض على المستوى المحلي .
3. ضرورة تحديد المعايير والشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء المراكز البحثية الجامعية
4. أهمية زيادة حجم التمويل المتاح للمراكز البحثية وتخصيص موازنات مستقلة لها في إطار الموازنة العامة للدولة .
5. تأهيل الكوادر البحثية العاملة في المراكز البحثية وربط الترقيات بالإنجاز .
6. تعزيز علاقة الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسات القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع البحثية الوطنية .

وأعقب هذا المؤتمر قيام مجلس الاعتماد الأكاديمي التابع للوزارة في تنظيم ورشة بعنوان " إعادة هندسة مراكز الجودة في الجامعات اليمنية" خلال الفترة من 21-2019/12/22م والتي استهدفت قيادات مراكز التطوير وضمان الجودة في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة ، وفي ضوء هذه الورشة برزت نتائج أعمال هذه المراكز في تطوير الأداء الأكاديمي من خلال افتتاح الكليات والمراكز البحثية الإضافية وتوصيف البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية ووضع الاستراتيجيات اللازمة للأقسام ، حيث تم إسقاط موجهات الخطة الاستراتيجية من الأعلى بداية من الوزارة إلى أسفل الهرم حيث توصيف المقررات الدراسية بينما يبدأ التنفيذ من أسفل الهرم إلى أعلاه وبهذا يتحقق التكامل والواقعية والشمول في التنفيذ (البنا، 2021، ص 82).

إجمالاً يمكن القول إن الكثير من المراكز البحثية لم تؤد واجبها المنشود في خدمة التنمية وفقاً لما هو مخطط له وذلك بسبب المشكلات التي عانتها ولا تزال تعانيها من كافة النواحي المادية والإدارية والبحثية والتنظيمية والتشريعية ، ولكن واجب الانصاف يقتضي القول بأن اللوم لا يقع وحده على هذه المراكز التي استطاعت أن تدلي بدلوها في الإنتاج البحثي الوطني الذي ناقش الكثير من المشكلات المجتمعية ووضع لها الحلول إلا أن هذا الإنتاج قد تعرض للإهمال والركن على الرفوف دون الاستفادة منه رغم الجهود المبذولة فيه ، نظراً لأن الدولة خلال العقود الماضية لم يكن لديها توجه جاد وفعلي في هذا الأمر وبالتالي لا نستطيع الحكم من الناحية العلمية على وجود استفادة مثلى من مخرجات هذه المراكز البحثية الجامعية للمشكلات التي أوردناها ، وتبدو الاستفادة في

هذا الجانب بسيطة ومحدودة لعدم وجود أي إطار وطني يستند لهذه المراكز في حل كافة المشكلات المجتمعية .

ختاماً : الحديث عن المراكز البحثية الجامعية في اليمن وما تعانيه من مشكلات لا يعني أنها الوحيدة بين نظيراتها من المراكز العربية التي تعاني من ذلك أو أنها الوحيدة التي لم تؤد واجبها كما ينبغي فالإخفاقات في هذا الجانب تطال الجميع ولكن بنسب مختلفة ووفقاً لما يقدم لها من دعم وما تحظى به من اهتمام بغض النظر عن الإمكانيات المادية للدولة فحتى الدول ذات الاقتصاديات القوية ومنها دول الخليج تعاني على مستوى الأداء العام للدولة من بعض المشكلات المرتبطة بمخرجات البحث العلمي كما هو حاصل في اليمن وذلك للعديد من الأسباب ومنها (الحواس، 2020، 187: 225) :

1. ضعف الثقة بمخرجات الجامعات ومراكزها البحثية .
2. عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي لمخرجاتها وبرامجها وخدماتها .
3. الانطباع السائد عربياً لدى القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي يحتاجه هذا القطاع الذي يكتفي بما لديه من خبراء وفنيين لحل مشكلاته .
4. انشغال الجامعات بالتدريس على حساب البحث العلمي .
5. انتظار الجامعات للمبادرات وعدم الأخذ بزمام المبادرة .
6. افتقار الجامعات إلى وجود مراكز تحويل (معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج النهائي .

وهناك مشكلات أخرى تواجهها المراكز البحثية في بعض الدول العربية منها (الميزر، 2018، ص 63) :

1. التباين بين الاهتمامات البحثية لمراكز الأبحاث والاهتمامات العامة للدولة والمجتمع.
2. عدم وجود قنوات اتصال واضحة بين مراكز الأبحاث وصانعي القرار .
3. غياب النظرة الشاملة للدولة تجاه القضايا المجتمعية.

الخاتمة

لم يكن الحديث عن المراكز البحثية الجامعية في الجمهورية اليمنية بالأمر السهل خاصة فيما يتعلق بالناحية التنظيمية والتشريعية لأن الكثير من تلك المراكز لا تتوفر بشأنه أي معلومات على مواقعها على الإنترنت ، وقد تمت الزيارة لبعضها ميدانياً إلا أن الأمر سيان، لأن هذه المعلومات ليست مؤرشفة بطريقة منظمة إلى جانب أنها تعود لعقد أو عقدين وقد تداول على إدارة هذه المراكز العديد من القيادات والإهمال سيد الموقف، ومع ذلك فقد حاول الباحث الخوض في هذه التفاصيل استناداً لبعض الدراسات التي تمكن من الحصول عليها إضافة إلى القوانين والتشريعات المرتبطة بالتعليم العالي وما يتعلق به من نواحٍ بحثية وغيرها ، وتم التوصل في هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد أي إطار وطني شامل لإنشاء هذه المراكز البحثية الجامعية في اليمن وبالتالي فإن إنشاءها يتم وفقاً لمعايير غير مكتملة لا من حيث مراعاة المصلحة الوطنية ولا من حيث مراعاة الاحتياجات الفعلية للجامعات ، ورغم عدم وجود الدعم المادي الكافي للمراكز البحثية التي سبق إنشاؤها إلا أن الجامعات تقوم بإنشاء مراكز بحثية جديدة وبالتالي تكثر أعدادها مع استمرار مشكلاتها من الناحية المادية والوظيفية .

ختاماً: تحتاج المراكز البحثية الجامعية في اليمن إلى اهتمام فعلي من قبل الدولة وتوجه جاد في الاعتماد عليها في حل الكثير من المشكلات المجتمعية وهذا ما سيوفر لها العديد من الموارد المالية التي تحفز الباحثين على الإنتاج، ويبقى هذا هو الأمل مستقبلاً بإذن الله .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج : توصل الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها :

1. أن البنية التشريعية للبحث العلمي على مستوى الجمهورية لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تلبي الطموحات والتطلعات التي نرجو للبحث العلمي الوصول إليها .
2. أن الإنتاج العلمي للمراكز البحثية لم يحظ بأي اهتمام فعلي من قبل الجهات التي تناولها هذا الإنتاج وبالتالي لم يتم الاستفادة منه رغم الجهود المبذولة والوقت والإمكانيات المهدورة.
3. أن الإنتاج العلمي للمراكز البحثية لا يزال محدوداً ، إضافة إلى أن الباحثين الجدد فيه قد ساهموا في التكرار والنسخ للمواضيع البحثية ، مما سيؤدي لضياع المزيد من الجهود وإهدار الكثير من الإمكانات التي كان يفترض تسخيرها في أبحاث علمية ذات فائدة .
4. أن المراكز البحثية قد ساهمت في تعطيل الكفاءات البحثية العاملة فيها من أعضاء هيئة التدريس من خلال إثقال كاهلهم بأعباء التدريس لمرحلة الدراسات العليا وبأعداد من الطلاب تفوق إمكانيات هذه المراكز من حيث الأساس .
5. أن المراكز البحثية بحاجة قبل إنشائها لإعداد دراسات جدوى فعلية تراعي الحاجة الحقيقية لإنشائها وبحيث تضع في الحسبان كيفية الحصول على الموارد المالية الكافية قبل البدء في العمل حتى لا تزيد أعباؤها ومشكلاتها وتنضم إلى قافلة المراكز التي سبقتها في النشأة .
6. أن الجامعات حتى وإن كانت مستقلة فإن واجب الإشراف عليها بات ضرورياً في ظل انتشار العشرات من هذه المراكز والتي أثبت الواقع عدم جدوى إنشاء البعض منها، وذلك بما لا يمس بهذه الاستقلالية أو ينال منها وإنما يدفع نحو تعزيز آلية التكامل والتعاون في إطار التوجه الوطني للدولة.

7. أن المشكلة لا تكمن فقط في نشأة هذه المراكز وبهذه الأعداد الكبيرة وإنما في عدم وجود توجه جاد ومسئول من قبل الدولة بكافة قياداتها في الاهتمام بهذه المراكز والاستفادة منها بصورة صحيحة في حل المشكلات المجتمعية التي تعانيها.

ثانياً: التوصيات : وفقاً للنتائج المشار إليها فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. أولاً إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة لواقع هذه المراكز والمهام التي تقوم بها وإجراء التقييم اللازم وفقاً لذلك .
2. إجراء تحديث شامل لكافة التشريعات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي لدعم هذا التنسيق والتعاون بين مختلف مؤسسات التعليم العالي إلى جانب وقف التداخلات في المهام والاختصاصات فيما بينها وبما يدفع للتكامل لا التنافر وذلك بطريقة علمية ومدروسة .
3. وضع التشريعات اللازمة لتعزيز مكانة البحث العلمي على المستوى الوطني ، ومنها ما يتعلق بوضع الضوابط القانونية المنظمة للإطار العام لإنشاء المراكز البحثية الجامعية وغيرها .
4. الاستفادة من مخرجات البحث العلمي الصادر عن المراكز البحثية الجامعية وغيرها وذلك من خلال تشكيل اللجان المتخصصة لفرز هذه المخرجات وبلورة الرؤى والتصورات المقترحة فيها والعمل على تنفيذها وفقاً لمدد زمنية واضحة وإمكانيات مالية مرصودة لتأكيد النجاح.
5. وضع الإطار العام لعمل المراكز البحثية الجامعية وغيرها للإستفادة من إمكانياتها وتسخيرها بصورة أفضل مما هي عليه الآن .
6. الالتزام بتنفيذ ما ورد في توصيات المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية الذي عقدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصنعاء في أغسطس 2016م وذلك باعتبارها توصيات مهمة وذات أثر في إصلاح الخلل الذي تعانيه المراكز البحثية .
7. تخصيص نسبة من الباحثين للتفرغ للعمل البحثي في المراكز دون إرهاق كاهلم بأعباء التدريس الأكاديمي .
8. الاستفادة من الكليات في التدريس لمرحلة الدراسات العليا وعدم تحميل المراكز لهذه المسئولية التي يتحول فيها الكادر إلى نظام التدريس أسوة بالكليات على حساب التفرغ للعمل البحثي، ويمكن الاستفادة من الباحثين في الدراسات العليا بالكليات في العمل البحثي بهذه المراكز بحسب مجالات أبحاثهم .
9. على الدولة أن تتوقف عن الادعاء باهتمامها بالبحث العلمي من الناحية الشكلية، إذ أن عليها أن تثبت صحة ادعائها من خلال الانتقال بصورة جدية إلى الناحية الموضوعية من حيث رصد الموازنات الكافية لدعم البحث العلمي ودفع الباحثين فيه إلى دراسة المشكلات التي تعانيها في كافة المرافق سعياً لإيجاد الحلول المناسبة لها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.

قائمة المراجع

1. عطا الله، الخضر (بدون سنة نشر) : بيت الحكمة في عصر العباسيين . كلية التقنية العليا بأبوظبي. الإمارات العربية المتحدة. دار الفكر العربي، القاهرة، .
2. محمود ، خالد (2013): دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي " الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
3. حجال، صادق وآخرون (2021) : واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية " الاحتياجات، الفعالية والأثر" المعهد العربي للبحوث والسياسات (نواة).
4. إمام ، هنادي (2021) : المراكز البحثية ، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس أنموذجاً، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 69، نوفمبر.
5. عقلان، مأمون (2023): المشكلات الأكاديمية والإدارية والاقتصادية التي تواجه طلبة الدراسات العليا في المراكز البحثية بجامعة صنعاء، مجلة العلوم الاجتماعية، بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين ، ألمانيا ، العدد 27 مارس.
6. الشريجي ، عادل (2021): المراكز البحثية بدولة ليبيا بين الواقع والتحديات : دراسة تطبيقية على المراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا ، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا-فرع درنة ، العدد السابع ، ديسمبر.
7. ردمان ، محمد (2020): دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية ببنها ، جامعة بنها ، مصر، العدد 124 ، أكتوبر ج(4).
8. الخطيب، خليل وآخرون (2021) : حصاد نصف قرن من الإنتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء " دراسة وصفية تحليلية" 1970-2020م ، المجلة اليمنية للبحث العلمي، قطاع البحث العلمي والدراسات العليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي – صنعاء، المجلد الخامس، العدد الأول يونيو.
9. البنا، خالد (2021)، مدى تمكين مراكز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات اليمنية من ممارسة مهامها من وجهة نظر قياداتها، المجلة اليمنية للبحث العلمي، قطاع البحث العلمي والدراسات العليا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو.

10. الحواس، حمد (2020) ، د. أحمد بن محمد أحمد العصيمي : المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030م مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد 1، العدد 3،

11. الميزر، هند (2018): مراكز البحوث الاجتماعية العربية " الاسهامات والتحديات" دراسة استطلاعية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، المجلد 9 العدد 2، أغسطس.

12. لقرع ، علي (2020) : مراكز البحوث العلمية في الجزائر بين الواقع والمخرجات والتحديات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 498، أغسطس

13. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2016) التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي

14. وزارة التعليمة العالي والبحث العلمي، مصر ، مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار 2030م .

15. قرار مجلس الوزراء في شمال اليمن قبل الوحدة رقم(6) لسنة 1972م بإنشاء المركز اليمني للدراسات والبحوث .

16. القرار الجمهوري الصادر من مجلس القيادة في شمال اليمن قبل الوحدة برقم(23) لسنة 1975م بتشكيل المركز اليمني للدراسات والبحوث بإلحاقه بكليات جامعة صنعاء .

17. القرار الجمهوري في شمال اليمن قبل الوحدة رقم(7) لسنة 1978م بتشكيل المركز اليمني للدراسات والبحوث باعتبار المركز هيئة مستقلة .

18. القانون رقم(20) لسنة 1974م المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف في جنوب الوطن قبل الوحدة .

19. القرارات الجمهورية في اليمن بعد الوحدة رقم (155) لسنة 1995م والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م، والقرار رقم (412) لسنة 1999م بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات

20. قانون الجامعات اليمنية رقم(17) لسنة 1995م

21. القرار الجمهوري رقم(2) لسنة 2002م بشأن إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي .

22. قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم(13) لسنة 2005م .

23. قانون التعليم العالي اليمني رقم(13) لسنة 2010م

24. اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(139) لسنة 2010م .

25. اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم(1419/10/2) بالجلسة العاشرة بتاريخ 1419/2/6هـ والموافق عليها من الملك برقم(7/ب/4403) وتاريخ 1419/4/2هـ الموافق 1999م .

26. قرار وزير الشئون الاجتماعية السعودي برقم (283) وتاريخ 1435/2/6هـ بشأن الضوابط الخاصة بالحصول على التراخيص اللازمة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية

27. القرار الجمهوري في مصر رقم 488 لسنة 1991 بتشكيل مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية

28. القرار الجمهوري في مصر رقم 378 لسنة 1998 بإعادة تنظيم مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية

29. قرار وزيرة التعليم العالي العماني برقم(34) بتاريخ 8/يوليو/2015م بشأن أسس وضوابط تسمية المراكز العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة .

30. قرار مجلس الوزراء الليبي رقم 166 بتاريخ 9 ابريل 2012م بشأن لائحة تنظيم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الليبية

31. قرار المجلس الرئاسي الليبي رقم 896 بتاريخ 14 فبراير 2020م بشأن تعديل لائحة تنظيم البحث العلمي

32. قرار مجلس الوزراء الليبي رقم 717 بتاريخ 14 أغسطس 2022م بشأن التعديل الجديد للائحة تنظيم البحث العلمي.

33. قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي الليبي رقم (760) وتاريخ 8 يونيو/2022م بشأن إنشاء مركز للمؤتمرات والندوات والورش الخاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

34. موقع مركز التطوير الأكاديمي بجامعة صنعاء كمثال يحدد آلية النشأةhttps://su.edu.ye/adcqa/ar

35. موقع المراكز العلمية بجامعة عدن https://www.aden-univ.net/sctua.aspx

36. الإمام ، محمود (2023) : مراكز الأبحاث : الثروة المتجددة ، متوفر على موقع إسلام أون لاين على الرابط بتاريخ 2-5-2023 https://islamonline.net/ .

37. شفيق، دينا (2016) : دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي ،برلين، 4 نوفمبر ، متوفر على الرابط على الإنترنت بتاريخ 2-5-2023

https://democraticac.de/?p=39438

38. شبكة أبحاث اللاجئين ، برنامج العلوم الاجتماعية ومجلس بحوث العلوم الإنسانية الكندية، متوفر على الرابط بتاريخ 2-5-2023
https://refugeeresearch.net/ar/about-the-/rrn/international-research-centres

39. موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، على الإنترنت على الرابط بتاريخ 2-5-2023
https://futureuae.com/ar-AE

40. قرارات النشأة للمراكز البحثية في الجامعات المصرية من خلال مواقعها على الإنترنت على الروابط بتاريخ 3-5-2023
http://www.crci.sci.eg/?page_id=815

41. موقع مجلس التعليم العالي العماني ، متوفر على الرابط بتاريخ 3-5-2023
https://uqu.edu.sa/icrs/AboutUs

42. المراسيم السلطانية في موقع الوزارة على الإنترنت على الرابط بتاريخ 3-5-2023
https://www.moheri.gov.om/InnerPage.aspx?ID=4c696bc7-1d07-4f76-b3e0-1d1388364e1c